



تقع القرية إلى الشمال الشرقي من مدينة حلفايا، ولا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة، ويقع بالقرب منها حاجز عسكري هو حاجز زلين. يمر نهر العاصي من وسطها فيقسم الأراضي الزراعية فيها إلى قسمين، ويتركز السكان في القسم الشمالي، بينما يسكن عدد أقل جنوباً، حيث يزرع أهل القرية البسطاء أشجار الفاكهة والخضروات الموسمية، وهي من القرى الفقيرة مادياً جداً.

#### الموقع على الخريطة:

قامت قوات الجيش 5/8/2012 باقتحام القرية منذ الصباح وإطلاق النار عشوائياً على الناس مما أدى إلى سقوط 10 ضحايا على الأقل من بين القتلى أربعة من عائلة واحدة من آل جالود تم إعدامهم وقتلهم خارج نطاق القانون. وتم خطف بعض الجثث ، والجثث التي لم يتم خطفها تم ايصالها إلى مدينة حلفايا للصلاة عليهم وتشيعهم . كما أدى القصف العشوائي إلى جرح 12 مواطناً من أهالي البلدة ومن بينهم امرأة. من خلال التواصل مع سكان البلدة استطعنا الحصول على أسماء الضحايا وتدوينهم وهم :

- 1- خالد محمود الجالود
- 2- محمد محمود الجالود
- 3- محمود محمود الجالود
- 4- حسن أحمد الجالود
- 5- صبحي الصطوف

6- عبد الباسط صبحي الصطوف

7- حيان عوض الديب

8- أحمد محمود الديب

9- رامز خالد الديب

10- محسن زيون

#### المرفقات:

حماء - زور الحيصه -فيديو يوثق ضحايا المجزرة 2012-8-5

حماء - زور الحيصه - القتل محمد خالد الجالود 2012-8-5

حماء - زور الحيصه - القتل احمد ديب 2012-8-5

حماء - زور الحيصه - اثار الدمار الناتج عن القصف وانتج عنه مجزرة من 11 قتل وحتى الحيوانات لم تسلم من القصف  
2012-8-5

حماء - زور الحيصه - امهات الضحايا تنعي اولادهم الذين سقطوا اثر المجزرة المروعه 2012-8-5

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ندين وبشكل صارخ هذه المجزرة المروعة والتي تصنف على أنها جريمة ضد الإنسانية وكافة المجازر التي يتعرض لها الشعب السوري على مدار الساعه ونحمل النظام السوري كاملا والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد المسؤولية الكاملة والمباشرة عن المجزرة وعن كافة التبعات وردات الفعل المترتبة عليها ، كما وتحمل كل من إيران وروسيا وحزب الله المسؤولية المباشرة في أعمل القتل بسبب الاستمرار في تزويد النظام السوري بالسلاح والمال ، كما ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل وبالسرية القصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا وأن ترقى إلى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.

المصادر: